

جاء ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهادك فلانا اشهد في علي شهادة انه  
يشهد لك فقال اشهد في شهادي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا  
ان صوت شهود الاصل فيصير اربعة ايام فصاعدا ويصير ايضا  
لا يستطيع معه حضور جليل كما هو فان عدل شهود الاصل شهود الفرع  
جاز وان سلكوا عن تعدد بغير حاز وشطر القاضي في حاله فان انكر شهود  
الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع **وقال ابو حنيفة** فينا  
الفرع شهود في الشوق ولا عزمه **وقال ابو يوسف** وشهد خمسة  
صبرا وخبره **كتاب الرجوع عن الشهادت** اذا رجع  
الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت في كل خبرتها يوم ترجعوا  
لم يقبل الحكم وجب عليهم ضمان ما اتفقوا به من شهادتهم ولا يصح الرجوع  
الا حصره الحاكم واذا شهد الشاهدين بالحق كما رجع ثم رجعا  
لما لم يشهدوا عليه وان رجعا عنهما من التصف وان شهد بالمال  
ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه فان رجع اخرين والاحيان يصف  
لما لو ان شهد رجل في امره انان فوجت امره ثم رجع اليه وان رجعا  
ضمت اوصاف الحق وان شهد رجل في امره ثم رجع ثم رجع فلان  
عليه فان رجعا لحي كان على التوبة يوم القوفان رجعا الى التوبة  
ففي الخبر ليس الرجوع على التوبة خمسة اسلما من عند ابو حنيفة رحمه

الله

**الله وقال ابو يوسف** وشهدا حهما الله على الرجل المتصف وعلى التوبة  
التصف وان شهد شاهدين على امره بالتكليف بقدر خبرته ثم رجعا  
فلا ضمان عليهما وذلك ان شهدهما على رجل فخرج امره بقدر خبرته  
فان شهدا اكثر من غير المتكليف رجعا عنهما الزيادة وان شهدا بغير  
البيعة او اكثر رجعا ولو بينهما فان كان اقرارا لبيعة فبما التمسان  
ان شهدا على رجل انه طلق امراته قبل التحول ثم رجعا عنهما انما للمهر  
فان كان بعد التحول لم يرجعنا وان شهدا ثم اعتق عبده ثم رجعا عنهما  
في بيته وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل عنهما البيعة ولا يقتل بهما  
ولا ارجع شهود الفرع منهما فان رجع شهود الاصل وقالوا ان شهدا شهود  
الفرع على شهادة فلا ضمان عليهما وان قالوا ان شهدا شهودا لم يثبت  
ان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يثبت اليك  
ذلك واذا شهد اربعة بالثبوت وشاهدك بالانحصان فرجع شهود الاصل  
لم يرجعوا واذا رجع المذنب عن التوبة ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود البيعة خاصة  
**كتاب ارب القاضي** لا يصح ولاية القاضي في جميعه في  
الموت والشروط الشهادة ويثبت بها الاحتياط ولا بد من التحليل  
القصاص لمن شق من نفسه انه يؤد في عرضه ويكره التحول فيه لم يثبت